

مقولة الزمن بين القدماء والمحدثين دراسة موازنة في المستويين النحوي والدلالي

م.م. حيدر عواد رفيج

جامعة ذي قار / كلية الآداب

abh2006@yahoo.com

Abstract

Every idea presented to the mind is a result of previous readings that are stored in the soul and subsequently exported within the appropriate context, and the idea of time and its significance in the grammatical heritage has been exposed to the researchers and there is no doubt that this issue has been addressed by researchers; However, their efforts in this area have focused on showing the apparent aspect of that heritage; Some efforts have ranged from intimidation, underestimation and mediation; The judgments issued by these studies are either partial and inaccurate, or they have limited the research to one issue and not another, in addition to the ideological projections of the researched issues.

Therefore, it was one of the researcher's efforts to show that the advanced grammarians sensed the idea of time in the sentence when they divided the verbs They started by emphasizing the morphological form, so they specified the time of each formula and linked the past tense with the "do" formula, and the case and reception and the "do" formula, and they differed in the "do" formula. As long as time is past, present and future, the act is also based on this division, and also shows that the dominance of the tripartite division of the time of the act was very attached to the philosophical view; Perhaps the reason for that link is the close link between grammar, logic, and philosophy that found a way to Arabic grammar. With eagerness to present the efforts of the modernists in this aspect, the research took the aspect of balance in presenting those efforts, so the title "The saying of time between the ancients and the moderns is a balancing study at the syntactic and semantic level".

الملخص:

إنَّ بعض أفكار الذهن ليست جديدة ولا مبتكرة فمن الأفكار ما يكون نتيجة لقراءات سابقة تختزن في النفس وتصدر فيما بعد ضمن سياقها المناسب، وفكرة الزمن ودلالته في الموروث النحوي قد تعرّض لها الباحثون ولا ريب في أنَّ هذه المسألة قد عولجت من باحثين؛ إلَّا أنَّ جهودهم في هذا المجال قد انصبَّت على بيان الجانب الظاهر في تلك الموروث؛ لذا فإنَّ بعض الجهود قد تراوحت بين التهويل والتهوين

والتوسط. أمّا الأحكام الصادرة عن تلك الدراسات فهي إما أن تكون جزئية وغير دقيقة، أو أنها قد قصرت البحث على مسألة دون أخرى، أضف إلى ذلك الإسقاطات الأيديولوجية على القضايا المبحوثة. لذلك كان من وكد الباحث تبين أن النحاة المتقدمين قد استشعروا فكرة الزمن في الجملة عندما قسموا الأفعال؛ إذ بدأوا بالتأكيد على الصيغة الصرفية، فحدّدوا زمن كل صيغة وربطوا بين الزمن الماضي وصيغة "فعل"، وبين الحال والاستقبال وصيغة "يفعل"، واختلفوا في صيغة "افعل". وما دام الزمن ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، فقد بُني الفعل كذلك على هذا التقسيم. وبيّن أيضاً أن سيادة التقسيم الثلاثي لزمن الفعل كانت شديدة الالتصاق بالنظرة الفلسفية؛ ويظهر أن السبب في ذلك الالتصاق هو الصلة الوثيقة بين النحو، وعلم المنطق من جهة، والفلسفة التي وجدت طريقاً إلى النحو العربي من جهة أخرى. وبشغف عرض جهود المحدثين في هذا الجانب اتخذ الباحث جانب الموازنة في عرض تلك الجهود فصار العنوان: "مقولة الزمن بين القدماء والمحدثين دراسة موازنة في المستويين النحوي والدلالي".

المبحث الأول: مفهوم الزمن

أولاً: مصطلحاً الزمن والزمان من اللغة إلى الفلسفة

لمّا كان المصطلح هو روح الدراسات اللسانية بما يحمله من معانٍ تكون أكثر التصاقاً بالغرض الذي سيق من أجله، فلا يتأتى الفهم والإيصال وبلوغ الغايات إلّا بتحديد معنى أيّ مصطلح من المصطلحات ودلالته، فقد شغل عناية الباحثين في العلم بقدر ما أثار اهتمامهم بموضوع العلم نفسه؛ لأنّ المصطلح فضلاً امتلاكه القدرة النظرية على استدعاء موضوعه، فهو إلى جانب ذلك أداة اتصال مفيدة في ربط موضوعات المفهوم الواحد، وكذلك في ربط المفهوم المستهدف بالمفاهيم الأخرى إيستمولوجياً، وهو بهذا المعنى علامةً عمليةً، لا لأجل تبسيط المادة المدروسة فحسب، وإنّما لغرض الإشارة إلى دلالة مخصوصة⁽¹⁾. والزمان مصطلحان يقع اللبس بين دلالتهما؛ لتقارب الصورة النطقية لهاتارة، وكثرة دورانها في الأنشطة الاستعمالية تارة أخرى، ولذا فالأولى الوقوف على حقيقتهما الدلالية وبيان الفرق بينهما، ومن ثمّ انتخاب ما يلائم الجانب النحوي والدلالي في استعمالاته المتنوّعة.

وردت لفظتا الزمن والزمان بمعنى واحد في معاجم اللغة العربية ولم تفرّق تلك المعاجم بين اللفظتين في جانبهما اللغوي، فقد جاء في لسان العرب أنّ ((الزمن اسم لقليل الوقت وكثيره ... والجمع أزمن وأزمان

وأزمنه))^(٢). ولم يحدث أن فرّق بين اللفظتين، وإنما الفرق بين الزمان ومرادفاته الأخر من قبيل "دهر"، ومدة، ووقت"^(٣)؛ قال أبو هلال العسكري "٣٩٥هـ": ((الفرق بين الزمان والوقت أن الزمان أوقات متوالية مختلفة، أو غير مختلفة، والوقت واحد، وهو المقدر بالحركة الواحدة من حركات الفلك، وهو يجري من الزمان مجرى الجزء من الجسم، والشاهد أيضاً أنه يقال، زمان قصير وزمان طويل، ولا يقال وقت قصير))^(٤). وعلى هذا المبدأ تبنى ابن منظور الفرق بين "دهر، وزمان" إذ قال: ((وقال شمر: الدهر والزمان واحد، قال أبو الهيثم: أخطأ شمر الزمان زمان الرطب والفاكهة وزمان الحر والبرد، قال: ويكون الزمان شهرين إلى ستة أشهر، قال: والدهر لا ينقطع))^(٥).

أما من المنظور الفلسفي فقد فرّق اليونانيون بين نوعين من الزمان: الزمان الكمي، أي الزمان الذي تدلُّ عليه الساعة، ويُعرف عندهم بـ "كرونوس". والزمان الكيفي، وهو ما يشير إلى حدوث حادث من شأنه أن يجعل فعلاً ما ممكناً أو غير ممكن، ويُعرف بـ "كيروس"^(٦). بلحاظ أن الزمن قسم من الزمان في مضمون الثاني، أي أن الزمان في مضمونه ينقسم على أقسام عديدة، والزمن في ضمنها، وآية ذلك في قول ابن سينا: ((ليس كل ما وجد مع الزمان فهو فيه... بل الشيء الموجود في الزمان. أما أولاً فأقسامه وهو الماضي والمستقبل وأطرافه وهي الآتات. وأما ثانياً فالحركات، وأما ثالثاً فالمتحركات في الحركة، والحركة في الزمان؛ فتكون المتحركات بوجه ما في الزمان، وكون الآن فيه ككون الوحدة في العدد، وكون الماضي والمستقبل فيه ككون أقسام العدد))^(٧). أي أن الزمن من المنظور الفلسفي قسيم للحركات والمتحركات وقسم من الزمان.

ثانياً: الزمن في التراث النحوي العربي

كذلك فإن مفهوم لفظتي الزمن والزمان ولحد عند اللغويين العرب للقماء؛ فلا تجد في مباحثهم تفرقاً بين اللفظتين، بل إن هناك تداخلاً جلياً في تلك المباحث بين الزمن اللغوي السياقي والزمن الفلسفي الذي يعبر عن الزمن بوصفه قياساً، ما أدى إلى وضع أحكام عامة للصيغ النحوية في العربية لا تتماشى مع وضعها في السياق. لكن النحاة العرب المتقدمين قد استشعروا فكرة الزمن في الجملة عند تقسيمهم للأفعال إذ جاء التأكيد على الصيغة، فحددوا زمن كل صيغة وربطوا بين الزمن الماضي وصيغة (فَعَلْ)، وبين الحال والاستقبال وصيغة (يَفْعَلْ)، واختلفوا في صيغة (أَفْعَلْ). وما دام الزمن ماضياً وحاضراً ومستقبلاً فقد بُني الفعل كذلك على هذا التقسيم^(٨)، يقول سيبويه: ((وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت

لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. فأما بناء ما مضى فذهب، وسمع، ومكث، وحمد. ولما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمراً: انهب، واقتل، واضرب، ومخبراً: يقتل، ويذهب ويضرب ويقتل ويضرب. وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أُخبرت^(٩). لهذا كان ارتباط الزمن بالفعل الذي هو فرع المصدر؛ فالفرع إنما يؤخذ من الأصل ويصاغ منه وينبغي أن يكون فيه ما في الأصل مع زيادة؛ هي الغرض من الصوغ والاشتقاق، كالباب من الخشب، والخاتم من الفضة، وهكذا حال الفعل؛ إذ فيه معنى المصدر مع زيادة أحد الأزمنة التي هي الغرض من وضع الفعل^(١٠).

إنَّ النحويين يصادرون على أنَّ الفعل يدلُّ بمادته على الحدث، ويدلُّ بصيغته على زمن وقوع ذلك الحدث، وهذه المصادرة كانت سائدة من زمن سيبويه إلى وقت متأخر. وزمن وقوع ذلك الحدث لا يخرج عن دائرة (الماضي، والمضارع، والمستقبل)، لذا فقد كانت هناك خصائص للزمن الفعلي متفقَّ عليها بين المتقدمين، منها^(١١):

١- إنَّ الزمن من مقومات الأفعال توجد عند وجوده وتنعدم عند عدم وجوده، فهذا ابن السراج "٣١٦هـ" قد جعله قيماً احترازياً في التمييز بين الفعل والاسم^(١٢)؛ إذ كان الزمن فصلاً مقوماً لحقيقة الفعل، فضلاً عن كونه مقسماً للكلمة إلى فعل وغير فعل.

٢- إنَّ الزمن المدلول عليه بالفعل هو الزمن الطبيعي المنقسم على ثلاثة أقسام: "ماض، وحاضر، ومستقبل".
٣- إنَّ زمن الفعل هو زمن وقوع الحدث، وليس زمن الحديث عنه، فيكون الزمن ماضياً وحاضراً ومستقبلاً بالنظر إلى زمن المتكلم.

يفهم من ذلك أنَّ الغرض الذي وُضِع من أجله الفعل بيان الزمن النحوي؛ أي ارتباط الحدث بزمن معين، بخلاف المصدر الذي هو حدث مجرد من الزمن^(١٣)؛ ((لأنَّ الفعل بصيغته يدلُّ على شيئين: الحدث والزمان المحصل، والمصدر يدلُّ بصيغته على شيء واحد وهو الحدث))^(١٤). ولما كان الزمن من مقومات الأفعال صار لزاماً بيان ماهية الفعل، فما الفعل بهذا اللحاظ، لحاظ كون الزمن من مقوماته؟

عرَّف ابن السراج الفعل بقوله: ((الفعل ما دلَّ على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماض وإما حاضر وإما مستقبل))^(١٥). وتابعه الزجاجي "٣٣٧هـ" لكن بزيادة وتفصيل يدلُّ عليه قوله: ((الفعل على أوضاع النحويين، ما دلَّ على حدث، وزمان ماض أو مستقبل نحو قام يقوم: وقعد يقعد، وما أشبه ذلك. والحدث المصدر. فكلُّ شيء دلَّ على ما ذكرناه معاً فهو فعل. فإن دلَّ على حدث وحده فهو مصدر؛ نحو الضرب

والحمد والقتل. وإن دلَّ على زمان فقط فهو ظرف زمان))^(١٦). أمّا ابن يعيش "٦٤٣هـ" فقد عرفه بقوله: ((لما كانت الأفعال مساوقة للزمان، والزمان من مقومات الأفعال توجد عند وجوده، وتتعدم عند عدمه، انقسمت بأقسام الزمان، ولما كان الزمان ثلاثة: ماضٍ وحاضر ومستقبل، وذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفلك فمنها حركة مضت، ومنها حركة لم تأت، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية، كانت الأفعال كذلك، ماضٍ ومستقبل وحاضر، فالماضي ما عدم بعد وجوده، وأمّا الحاضر فهو الذي يصل إليه المستقبل، ويسري منه الماضي، فيكون الإخبار عنه هو زمن وجوده))^(١٧). والفعل عند ابن عصفور "٦٦٩هـ": ((لفظ يدلُّ على معنى في نفسه، ويتعرَّضُ بينيته للزمان))^(١٨). وذكر السيوطي "٩١١هـ" أنَّ الفعل إنّما يدلُّ على الحدث بلفظه، وعلى الزمان بصيغته: أي كونه حدثاً أم زماناً إنّما يأتي على شكل مخصوص، فتختلف الدلالة على الزمان باختلاف الصيغ، ولا تختلف الدلالة على الحدث باختلافها^(١٩).

إنَّ سيادة التقسيم الثلاثي لزمن الفعل كانت شديدة الالتصاق بالنظرة الفلسفية ويبدو أنَّ السبب في ذلك الارتباط هو الصلة بين النحو، وعلم المنطق، والفلسفة التي وجدت طريقاً إلى النحو العربي، يدلُّنا على ذلك قول أبي البركات ابن الانباري "٥٧٧هـ": ((إن قال قائل لم كانت الأفعال ثلاثة ماضٍ وحاضر ومستقبل قيل لأنَّ الأزمنة لما كانت ثلاثة وجب أن تكون الأفعال ثلاثة ماضٍ وحاضر ومستقبل))^(٢٠). ويبدو أنَّ المباحث القديمة قد اضطربت في ذلك ولا سيما فيما أسموه بالمضارع. فالتسمية ليست بسبب الزمن بل لشبهه بالاسم^(٢١).

ويبدو أيضاً أنَّ الزمن النحوي في نصوص النحاة المتقدمين لم ينل العناية الوافية، أو قل: لم يُعرض بالطريقة التي هو عليها اليوم ويظهر أنَّ للتلازم ونظرية العمل أثراً في ذلك؛ فلما كان الزمن ملازماً للفعل كان مؤخراً كملازمه، فالفعل لم يُدرس هو الآخر بتفصيل يكشف للباحثين ما له من أثر كبير في الجملة بوصفه أحد ركنيها. إذ كانت السيادة للاسم الذي عُني بمنزلة تفوق ما لأجزاء الكلام الأخرى؛ لأنَّ الجملة لا تقوم إلّا بوجود الاسم؛ فالاسمية فيها اسمان والفعليَّة فيها اسم هو الفاعل ومعه فعل، بخلاف الفعل الذي تستغني عنه الجملة الاسمية. ((فالنحاة يقدِّمون الاسم في الذكر حين يعرضون لأقسام الكلمة، ويبدأون في كتبهم بأبوابه وفصوله))^(٢٢). وهذا هو مصداق التلازم. أمّا أثر نظرية العامل فبائنٌ في أنَّ المتقدمين قد اشتغلوا في الفعل من الجانب الذي يتعلَّق بكونه مؤثراً في الاسم رفعاً ونصباً، فهو الذي يعمل في الاسم، لأنَّه أقوى العوامل، ولأنَّه الأصل في العمل، لذا فهو الذي يرفع وينصب^(٢٣).

أو ربّما لأنّهم لم يعتنوا بالجملة وتأثروا في دراستها بأجزاء القضية المنطقية "الموضوع والمحمول" ما أنتج اضطراباً في تحديد الجملة؛ إذ لم يحدّدوا الصورة الشكلية للجملة تحديداً دقيقاً، ولا شكّ أنّ في هذا أثراً على زمنها. ولم يكن يعجز النحاة المتقدّمين دراسة الجملة، لولا أنّهم قد شغلوا أنفسهم بتتبع المفردة من حيث موقعها الإعرابي، على الرغم من إدراكهم بأنّ الإعراب لا يكون من دون الجملة، فلا يكون في المفردات^(٢٤)؛ ((لأنّ اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئاً، وإذا قرنتها بما يصلح؛ حدث معنى، واستغنى الكلام))^(٢٥). إذن فقد كانت عناية المتقدّمين بالجملة من خلال عنايتهم بأجزائها.

رأى بعض النحاة أنّ صيغة (يفعل) مجردة من الزمن وربطوا ذلك بالقرائن اللفظية واستدلّوا على ذلك بأنّ فعلي المستقبل والحاضر هما فعل واحد في اللسان، وإذا ما أردت أن تجعله خالصاً للاستقبال أدخلت السين وسوف، أو للحاضر أتيت بالآن للفصل بين الماضي والمستقبل، أمّا الماضي فغير موجود إلّا بالوضع؛ ذلك أنّ كلّ زمان منقسم، وليس الآن بزمان؛ لعدم انقسامه^(٢٦). وذهب الرضي الاسترابادي إلى أنّ صيغة (يفعل) إذا جرّدت تدلّ على الحال^(٢٧). ويفهم من هذا القول أنّ صيغة "يفعل" لا تخضع للزمن إلّا من خلال السياق الذي ترد فيه؛ ذلك أنّ ((النحو هو نظام العلاقات في السياق فمجال النظر في الزمن النحوي هو السياق وليس الصيغة المنعزلة))^(٢٨).

أمّا صيغة (فعل) فإنّ لها وظيفة في السياق أيضاً كونها تدلّ على الماضي البسيط الذي يعبر عن حالات زمنية غير محدودة في مدة زمنية معينة في الماضي. إنّ المتكلّم في الماضي البسيط يقصد الزمن بشكله العام الماضي؛ لأنّه ببساطة يركّز على الحدث أكثر من تركيزه على الزمن في القصد، وعلى وفق ذلك تكون البنية والوظيفة أو الدلالة على الزمن منسجمة مع الصيغة الصرفية، وفي هذا يتفق القدماء والمحدثون؛ لأنّ هذه الصيغة تعدّ أساساً في أسلوب التعبير بالحديث والكتابة في مجال الاستعمال^(٢٩).

ويبدو أنّ هناك علاقة بين الحدث وصيغة الماضي، فإذا كانت صيغة المضارع ترتبط ارتباطاً عالياً بالإطار الزمني، فإنّ صيغة الفعل الماضي أكثر ارتباطاً بالزمن بسبب طبيعة الحدث؛ لأنّها تدلّ على اكتمال الحدث، وهذا الأخير - اكتمال الحدث - مرتبط عادة بالزمن الذي يسبق لحظة التكلّم، لذا غالباً ما ترتبط هذه الصيغة بالزمن الماضي، فلا يستقيم القول في الظروف العادية: كتب محمد الرسالة غداً^(٣٠). لكنّ المحدثين لم يكتفوا بهذه الدلالة البسيطة في الصيغة بل أضافوا لها صيغاً ثمانية شريطة أن يقرأ السياق قراءة دقيقة مع توظيف الضمائم والقرائن الحليلية "المقام"، والمقلبية، اللفظية منها والمعنوية في الكشف عن للدلالة

الزمنية، وكان هذا في إطار التفريق بين الزمن والجهة الزمنية؛ فالأول "الزمن" محصور بثلاث؛ "الماضي، والحاضر، والمستقبل" ولكل واحدة من هاته الأزمنة جهات؛ تسع منها للماضي وهي: "الماضي البعيد المنقطع، والقريب المنقطع، والمتجدد، والمنتهي بالحاضر، والمتصل بالحاضر، والمستمر، والبسيط، والمقارب، والشروعي". أما جهات الحاضر فتلاثة: "العادي، والتجددي، والاستمراري". في حين أن للمستقبل أربع جهات: "البسيط، والقريب، والاستمراري، والبعيد". وبذلك تكون معاني الجهة فيما تفصح عنه مفاهيم "البعد، والقرب، والمقاربة، والانقطاع، والاتصال، والشروع، والانتها، والاستمرارية، والتجدد" وكل ذلك في ضمن السياق، ما يجعل الزمن مقروناً بصيغة الفعل، أما جهة الزمن فمقرونة بالأدوات والقرائن الأخرى^(٣١).

وبهذا بقيت الإشارة إلى زمن الصيغة عند المتقدمين بعيدة نوعاً ما عن تغيراتها الدلالية في السياق، كما أن الإشارة إلى مدلول اللفظتين "زمن، وزمان" جاءت واحدة أيضاً. أما التفريق بينهما فقد وجد طريقه عند المحدثين إذ أشار الدكتور تمام حسان إلى ذلك التفريق؛ فحصر لفظة الزمان في الزمان الفلسفي الذي هو كمية الوقت، أما الزمن اللغوي فحصره في لفظة "زمن" ويظهر لأنه أراد بهذه التسمية التفرقة بين الزمانين ليس غير^(٣٢). وإن كان العديد من مباحث النحاة المتقدمين قد دار حول النظر في الزمن لا بغرض دراسته وبيان جهاته، إلا أن هذا لا يمنع أنهم كانوا مدركين أثر الزمن في بناء الجملة العربية، ولو كانت إشارتهم نحو الفعل دون التركيب؛ إلا أنهم لم يهتموا جزئيات الزمن الواحد، ما يشعر بأنهم اعتنوا بالدلالة الزمنية دون أن يفصلوا القول فيها.

ولكن عدم التفصيل فيها لا يعني عدم وجود مباحث دقيقة في هذا الجانب؛ إذ لم يفتهم الإشارة إلى أثر السياق في الزمن النحوي للصيغة وإمكاناتها في التعبير عن جهات زمنية، ففي قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ﴾ [هود: ٧٤]. ذهب الاخفش والكسائي إلى أن "يجادلنا" في موضع "جادلنا". أي أن الفعل المضارع "يجادلنا" قد ناب عن الفعل الماضي "جادلنا" في الدلالة على الزمن الماضي؛ قال أبو جعفر النحاس "٥٣٣٨": ((لما كان جواب "لما" يجب أن يكون للماضي جعل المستقبل مكانه كما أن الشرط يجب أن يكون بالمستقبل فجعل الماضي مكانه))^(٣٣). يفهم من النص أنهم جعلوا أماكن ثابتة تشغلها الصيغ بالتضمين، أما وجود صيغة أخرى فهذا يعني الخروج عن القاعدة لأغراض بلاغية. لكن النص القرآني حمل بعضهم على الإقرار بسلطة السياق. قال الرضي الاستربادي "٦٨٦هـ—": ((قد تكون "إذا"

للماضي كـ"إذ" كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ﴾... كما أن "إذ" تكون للمستقبل كـ "إذا" في قوله تعالى: ﴿إِذَا الْأَعْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾... وقد تكون "إذا" مع جملتها لاستمرار الزمان كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُسَبِّحُوا فِي الْأَرْضِ﴾ أي هذه عادتهم ((^{٣٤})). وهذه إضافة أخرى تدلُّ على أن الرضي يقول بتضمين الحروف مثلما قال قبله بتضمين الأفعال.

ولم يقتصر التعبير عن الحدث وأفرانه بالزمن على الفعل وحده أو الجملة الفعلية وحدها بل تشترك في ذلك المشتقات، فعلى الرغم من أن زمنها نحوي لا يمكن القطع به خارج السياق إلا أن الزمن الذي حدَّ لها هو غير ذلك، جاء في الكتاب ((فإذا أخبرت أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتة... وذلك قولك: هذا ضارب عبد الله أخيه)) (^{٣٥}). وإليه ذهب الفراء "٢٠٧هـ" بأن العرب تختار أكثر ما تختار النصب والتنوين في المستقبل، فإذا كان معناه ماضياً لم يكادوا يخرجون عن القول بالإضافة؛ وآية ذلك في تعليقه على قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ (الأنبياء: ٣٥): ((ولو نونت في (ذائقة) ونصبت (الموت) كان صواباً. وأكثر ما تختار العرب التنوين والنصب في المستقبل. فإذا كان معناه ماضياً لم يكادوا يقولون إلا بالإضافة. فأما المستقبل فقولك: أنا صائم يوم الخميس إذا كان خميساً مستقبلاً. فإن أخبرت عن صوم يوم خميس ماض قلت: أنا صائم يوم الخميس فهذا وجه العمل. ويختارون أيضاً التنوين. إذا كان مع الجحد. من ذلك قولهم: ما هو بتارك حقّه، وهو غير تارك حقّه، لا يكادون يتركون التنوين)) (^{٣٦}). أما الكسائي فلم يشترط ذلك في اسم الفاعل ما حدا بالدكتور فاضل السامرائي إلى القول بعدم دلالة قطعية الإضافة على الماضي معزراً ما ذهب إليه بجملة من الشواهد القرآنية. فالسياق هو المكان الوحيد الذي تبدو فيه كل المعاني النحوية والدلالية واضحة لا لبس فيها (^{٣٧}). وقد أخذ بعض المستشرقين كلام النحاة العرب المتقدمين على ظاهره دون أن يدققوا النظر في العبارة العربية فحكموا عليها بأنها فقيرة في التعبير عن الزمن وأنها تفتقر إلى الصيغ التي تدلُّ على حدوث الفعل في الماضي أو الحاضر أو المستقبل؛ ودليلهم في ذلك أن العربية لا تميّز إلا بين الحالة والحدث. فهذا المستشرق "فندريس" يرى أنه ليس في السامية المشتركة وسيلة للتمييز بين أزمنة الفعل. وردد مقولتهم بعض المحدثين العرب، فالدكتور إبراهيم أنيس يرى أن الربط بين الصيغ والفكرة غير وثيق في اللغات السامية (^{٣٨}). ويتجلّى ذلك الفهم في قوله: ((بدأنا البحث باستعراض اللغات السامية، لعلنا نظفر فيها بأثر واضح لظاهرة الإعراب، فلم نعثر في السريانية على شيء، ثم لم نعثر في العبرية إلا على

عدد من الكلمات التي تنتهي بتلك الهاء التي تتدلُّ على الاتجاه وتفيد معنى^(٣٩). ويظهر أنَّ من أطلق مثل ذلك الادعاء على اللغة العربية قد نظر إلى عموميتها دون أن يدقق في مضامينها، والحقيقة أنَّ ألفاظها لم تكن قوالب ثابتة مجهزة لأماكن خاصَّة، وإنما العربية اللسان وهي حيَّة غضة طريَّة تؤدي مطلوبات الزمن كما لا تؤديه أي لغة على ظهر الأرض، أمَّا الفعل، وعلى الرغم من ازدياد العناية به، لكنه ليس العنصر الوحيد المعبر عن الزمن؛ بل هو واحد من عناصر عديدة تظهر وظائفها في السياق التركيبي، وإنَّما وقع الوكد عليه لأنَّ الجملة لا تتعرض بأسرها لتبيين معنى الزمن فللذي يبينه هو الفعل وهو الذي يتعرض للزمن خاصَّة^(٤٠).

المبحث الثاني: دلالة الزمن

أولاً: دلالة الزمن في الجملة عند القدماء

ينبغي أن نفرّق بين الزمن النحوي والزمن الصرفي فموضوع هذا البحث وغايته هو الزمن النحوي ولا عناية بالزمن الصرفي إلا فيما يتداخل فيه، والفرق بين الزمنين يكمن في أن الزمن النحوي وظيفة في السياق يؤديها الفعل أو الصفة أو ما نقل إلى الفعل من الأقسام الأخرى للكلم "المصادر، والخوالب"، لذا فالزمن بهذا القيد يختلف عن الزمن في الصرف؛ الذي هو وظيفة صيغة الفعل مفردة خارج السياق؛ يقول الدكتور تمام حسان: ((وحيث يكون الصرف هو نظام المباني والصيغ يكون الزمن الصرفي قاصراً على معنى الصيغة يبدأ بها وينتهي بها ولا يكون لها عندما تدخل في علاقات السياق))^(٤١). فلا يستفاد من الصفة التي تفيد موصوفاً بالحدث، ولا يستفاد من المصدر الذي يفيد الحدث دون الزمن، وحين يستفاد الزمن الصرفي من صيغة ما للفعل فإنه يبدو قاطعاً في دلالة كل صيغة على معناها الزمني، نحو: صيغة "فَعَلَ" فإنها تفيد وقوع الحدث في الزمن الماضي، و"يَفْعَلُ" فإنها تفيد وقوع الحدث في الحال والاستقبال. أما في سياق الجمل النحوية فإن الزمن وظيفته في السياق يؤديها الفعل وغيره من أقسام الكلم التي تنقل إلى معناها^(٤٢). إذن تتسع دلالة الفعل على الزمن عند تسييقه، وتسييقه لا يكون دون جملة، فما الجملة، وكيف تمنح الفعل هذه السعة؟

ظهر مصطلح الجملة عند الفراء وتطور عند المبرّد "٢٨٥هـ—"، وكان ورودها مرادفاً لمصطلح الكلام، وقد أشار أبو علي الفارسي "٣٧٧هـ—" إلى هذا صراحة^(٤٣)، ثم فرّق الرضي الاسترابادي بين المصطلحين وتبعه ابن هشام الأنصاري "٧٦١هـ—"، إذ انتهى إلى أن الجملة أوسع من الكلام، في حين أنهما اشترطا في الكلام أن يكون تاماً، ولم يشترطا ذلك في الجملة^(٤٤).

وأفاض السيوطي في شرح ذلك الأمر بقوله: ((ما خرج من الفم إن لم يشتمل على حرف فصوت، وإن اشتمل على حرف ولم يفد معنى فلفظ وإن أفاد معنى فقول، فإن كان مفرداً فكلمة، أو مركباً من اثنين ولم يفد نسبة مقصودة لذاتها فجملة، أو أفاد ذلك فكلام، أو من ثلاثة فكلم))^(٤٥). وبذلك كان النحاة يحددون الجملة بوصفها بناءً تركيبياً خاصاً، ينهض على علاقات نحوية، ليست منغلقة على نفسها، ولا مكتملة بذاتها بالضرورة، بل هي باختصار وحدة نحوية صغرى ضمن وحدة نحوية دلالية أكبر منها هي الكلام؛ لأنّ الكلام لا يسمّى بهذا الاسم نحويّاً إلا إذا كان ذا فائدة يحسن السكوت عليها.

وقد حظي زمن الجملة باهتمام النحاة المتقدمين حينما قسّموا الفعل بلحاظه على ثلاثة أقسام على وفق رؤية المدرستين؛ فعند البصريين الفعل "ماضٍ، ومضارع، وأمر"، أما الكوفيون فقد قسّموا الفعل على "ماضٍ، ومضارع، ودائم"، وكلُّ هذا إنّما يكون في حال الإفراد والتساوق وهو زمن فلسفي، يقول سيبويه في باب علم ما الكلم في العربية: ((وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحمد. وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمراً: اذهب واقتل واضرب، ومخبراً: يقتل ويذهب ويضرب ويُقتل ويضرب. وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أُخبرت))^(٤٦).

إنَّ هذا التقسيم يدلُّ على أنَّ فعل الأمر والفعل المضارع فعلاً مستقبلاً، وأنَّ الفعل المضارع يدلُّ على الحاضر أيضاً من دون النصِّ على الحروف التي تتقله للاستقبال. وأنَّ كلام سيبويه هذا فيه إشارة إلى تعدد الزمن وتباين دلالاته؛ فقوله: "فيما مضى" لا يقصد الماضي البسيط المطلق، وإنّما يقصد به الماضي القريب أو البعيد؛ إذ جاء به على وجه العموم. وقوله: "ما هو كائن لم ينقطع" يدلُّ على الحال بأنواعه "المستمر، والقريب، والبعيد"، والقولان يعبران معاً عن وقوع الحدث في زمنٍ غير محدد سواء لكان ماضياً أم حاضراً. أما قوله: "بناء ما لم يقع" فيدلُّ على المستقبل قريباً كان أم بعيداً؛ فوجه المتكلم وتركيب الجملة هما من يقرر نوعية الزمن لا الفعل وحده؛ لأجل ذلك قسّم المستقبل على نوعين نوع خالص للاستقبال لا شركة فيه للحال وهو صيغة الأمر المجرد عن اللام؛ لأنّ يتوهم متوهم أنّ اللام الداخلة عليه هي التي أزلت عنه الاشتراك، ونوع مشترك بين صيغة الحال والاستقبال وهو الذي يراد به الإخبار^(٤٧).

وبهذا فالزمن عند سيبويه لا يقتصر على الماضي والحاضر والمستقبل، بل يمتد إلى فروع زمنية أخرى. وكلامه أيضاً يُشعر بوجود بعدين^(٤٨):

الأول: لفظي وهو تقسيم الأفعال من حيث الصيغ الشكلية على ماضٍ، ومضارع، وأمر.

الثاني: معنوي ويعني الماضي، والمستقبل الذي يشمل المضارع وصيغته، والدائم الذي يقصد به اسم الفاعل ويعني الحال المستمر إلى المستقبل.

يؤكد المبرد هذا التقسيم بقوله: ((كلُّ فعل يتعدى إلى الزمان. وذلك أنّك إذا قلت: أقوم، وسأقوم، دللت على أنّك ستفعل فيما يستقبل من الدهر، فالفعل إنّما هو مبني للدهر بأمثلة، ففعل لما مضى، ويفعل يكون لما أنت فيه، ولما لم يقع من الدهر))^(٤٩). والنصُّ يشير إلى شيئين^(٥٠):

الأول، إقرار بأن صيغة المضارع تدلُّ على الاستقبال وهو تأكيد لقول سيبويه من جهة المعنى، فكأنه يريد أن يقول: إنَّ الفعل قسمان "ماضٍ، ومستقبل".

الثاني، إقراراً أيضاً بأنَّ المضارع صيغة تفيد الحال، وهو تأكيد لقول سيبويه من جهة اللفظ، وكأنه يريد أن يقول: إنَّ الفعل "ماضٍ، وحال، ومستقبل".

ويقول ابن السراج: ((الفعل ما دلَّ على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماضٍ وإما حاضر وإما مستقبل ... فالماض كقولك: صلَّى زيد. يدلُّ على أنَّ الصلاة كانت فيما مضى من الزمان، والحاضر نحو قولك: يصلي. يدلُّ على الصلاة وعلى الوقت الحاضر، والمستقبل نحو: سيصلي. يدلُّ على الصلاة وعلى أنَّ ذلك يكون فيما يستقبل ... والأفعال التي يسميها النحويون "المضارعة" هي التي في أوائلها الزوائد الأربع: الألف والتاء والياء والنون، تصلح لما أنت فيه من الزمان ولما يستقبل نحو: أكل وتأكَّل، ويأكل ونأكل، فجميع هذا يصلح لما أنت فيه من الزمان، ولما يستقبل، ولا دليل في لفظه على أي الزمانين تريد ... فإذا قلت: سيفعل أو سوف يفعل دلَّ على أنَّك تريد المستقبل وترك الحاضر على لفظه لأنه أولى به، إذ كانت الحقيقة إنما هي للحاضر الموجود لا لما يتوقع أو قد مضى، ولهذا ما ضارع عندهم الأسماء، ومعنى ضارع: شابه، ولما وجدوا هذا الفعل الذي في أوائله الزوائد الأربع يعم شيئين: المستقبل والحاضر كما يعم قولك: "رجلٌ زيدا وعمراً، فإذا قلت: سيفعل أو سوف يفعل خص المستقبل دون الحاضر))^(٥١).

المحصَّل من كلام سيبويه وابن السراج أنَّ هناك صيغة لفظية واحدة للدلالة على الماضي، ومثلها للدلالة على المضارع، وأربع صيغ للدلالة على المستقبل. فـ "فعل" للماضي، و"يفعل" للحاضر، و"افعل"، يفعل، سيفعل، سوف يفعل" للمستقبل؛ لأنَّ سيبويه جعل "يفعل" للمستقبل ولم ينص على حروف الاستقبال، وابن السراج لم يذكر فعل الأمر. أمَّا الزجاجي فلا يرى فعلاً للدلالة على الحاضر، يدلُّ على ذلك قوله: ((الفعل على أوضاع النحويين، ما دلَّ على حدث وزمان ماضٍ أو مستقبل))^(٥٢).

أمَّا ما يتعلَّق بالكوفيِّين فقد أشار الكسائي "١٨٩هـ" إلى تسمية اسم الفاعل بـ "الدائم"^(٥٣)، وصرَّح الدكتور مهدي المخزومي بأنَّ تسمية اسم الفاعل بـ "الفعل الدائم" مذهبٌ كوفي^(٥٤). فقال: ((فهو عند البصريين على ثلاثة أقسام: الفعل الماضي، والفعل المضارع، والفعل الأمر، وهو عند الكوفيِّين ثلاثة أقسام أيضاً، يتفقون مع البصريين في القسمين الأولين، ويختلفون معهم في القسم الثالث، وهو عند الكوفيِّين: الفعل للدائم، لا فعل الأمر))^(٥٥). وذلك لأنهم لمحو الفعلية فيه وانصراف الصيغة إلى للدلالة الزمنية للحال

والاستقبال، وهذا ما أكدّه الدكتور مهدي المخزومي بقوله: ((وهذا التقسيم الكوفي للأفعال مبنيٌّ على ما لوحظ فيها من دلالات على أزمنةٍ مختلفة: فزمن الماضي هو الماضي، وزمن المضارع هو الحال أو الاستقبال، وزمن "الدائم" زمانٌ عامٌ مستمرٌّ، لا نصٌّ فيه على مضي، أو حاليّة، أو استقباليّة))^(٥٦). وقال الدكتور إبراهيم السامرائي: ((كان الكوفيون أشدَّ اتصاليًا بالعلم اللغوي من خصومهم البصريين في تقسيم الفعل، فقد قسموا الفعل باعتبار دلالاته الزمانية إلى ماضٍ ومستقبلٍ ودائمٍ))^(٥٧).

وتجدر الإشارة إلى أن ابن السيد البطليوسي "٥٢١هـ" قد فصل في موضوع الزمن بشكل دقيق عندما راعى عنصري المعنى والسياق في بيانه الزمن الماضي مثلاً أثناء شرحه قول الزجاجي: ((الأفعال ثلاثة: فعلٌ ماضٍ، وفعلٌ مستقبلٌ، وفعلٌ في الحال يسمّى دائم. فالماضي: ما حسن فيه "أمس"، والمستقبل: ما حسن فيه "غد" وكننت في أوله إحدى الزولئد الأربع، وهي: تاء، أو ياء، أو نون، أو ألف))^(٥٨)، فقد قال: ((هذا الذي قال تقريباً؛ لأنه إنّما يصحّ في الأفعال التي لم يعرض لها عارض يخرجها عن موضوعها الذي وضعت عليه، وما وضع الشيء عليه في أصل وضعه هو المعتمد بالتحديد، ولكن الأشياء قد تعرض لها عوارض تخرجها عن أصولها، فتوهم الضعيف في الصناعة أن الحدود والرسوم التي حدّت بها فاسدة ألا ترى أن حروف الشرط تدخل على الأفعال الماضية فتصير بمنزلة المستقبل فتقول: إن جاءني زيدٌ أكرمته، وكذلك تدخل حروف الجزم على الأفعال المستقبلية فتصيرها بمعنى الماضية فتقول: لم يجئني زيدٌ أمس، فيلزم من أجل هذا العارض الذي يشكك في حدودها ورسومها أن يقال: الفعل الماضي ينقسم ثلاثة أقسام: ماضٍ في اللفظ والمعنى كقولك: قام زيدٌ أمس، وماضٍ في اللفظ لا في المعنى كقولك: إن قام زيدٌ أكرمته، وماضٍ في المعنى لا في اللفظ كقولك: لم يقم زيدٌ أمس. ويقال في المستقبل مثل ذلك))^(٥٩).

يكشف هذا الكلام أن الزمن ليس في الجملة بذاتها وإنما هو بأحد أركانها "الفعل" وهي علاقة تكاملية؛ فالجملة لا تدلُّ بذاتها على الزمن وإنما بأحد مكوناتها، وهذا المكوّن لا يؤدي غرضاً زمنياً محدداً ما لم يدخل في تركيب الجملة بلحاظ المعنى والسياق، فضلاً عن ذلك فإنّ الفعل الماضي لا يقتصر بزمنه الصرفي الضيق، وإنما يخضع إلى قوانين السياق وعوامله، ويمكن توضيح مطلب البطليوسي بما يأتي:

١- تدخل بعض حروف الشرط على الفعل الماضي في الجملة، فيصير بمنزلة المستقبل، نحو: "إن جاءني زيدٌ أكرمته".

٢- تدخل بعض حروف الجزم على الأفعال المستقبلية، فتصيرها بمعنى الماضية، نحو: "لم يجئني زيدٌ أمس".

٣- الفعل الماضي ينقسم على ثلاثة أقسام: "ماضٍ لفظاً ومعنى: "قام زيدٌ أمس". وماضٍ لفظاً لا معنى: "إن جاءني زيدٌ أكرمه". وماضٍ معنى لا لفظاً: "لم يقم زيدٌ أمس".

وفضلاً عن ذلك فإنَّ البطليوسي يرى أنَّ للمضارع أربع حالاتٍ زمنيةٍ تحدده وهذه الحالات هي (٦٠):

١- أن يكون للحال والاستقبال، كأفعال المقاربة. نحو: "كاد المطر يهطل". فالزمن للمستقبل وإن احتمل الحال لقرب وقوعه.

٢- أن يكون للحال بوجود قرينة. نحو: "الآن أكتب".

٣- أن يكون للمستقبل إذا سبق بأداة شرطٍ من غير الأدوات "لم، ولماً". نحو: "إن تدرس تتجح"، أو في حال اقترانه بإحدى نوني التوكيد "يدرسن، يدرسن".

٤- أن يكون للماضي وذلك إذا سبقت "ربما، لم، إذ".

وزاد السيوطي إذ ذكر أنَّ الفعلين الماضي والمضارع لكلٍ منهما حالات عديدة، فحالات الماضي هي (٦١):

١- بعد "لا" المسبوقة بالقسم فيخرج لمعنى المستقبل، نحو: والله لا فعلت. فالمعنى لا أفعل؛ لأن قولك في القسم: لا أفعل إنما هو لما يقع.

٢- بعد "كلما وحيث وحيثما" نحو قوله تعالى: ﴿كَلِمَاتٍ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ [الملك: ٨].

٣- بعد همزة التسوية. نحو: سواء علي أقيمت أم قعدت. فالحديث هنا عن أمرٍ مستقبلي لم يتحقق بعد.

٤- بعد موصول عام يكون مبتدأ. نحو: للذي لئاني فله درهم. فهو بمعنى للذي يأتيني، والحديث عن أمرٍ مستقبلي.

٥- بعد نكرة عامة يكون الفعل الماضي صفة لها، نحو: كل رجلٍ أتاني فله درهم.

٦- في التحضيض على أمرٍ ماضٍ يمكن تداركه. نحو: هلا زرتنا. فالمعنى: هلا تزورنا.

٧- في الالتفات وهو تسمية بلاغية تدلُّ على العدول عن الغيبة إلى الخطاب أو التكلم، أو العكس (٦٢)، والمقصود

بها هنا الإتيان بصيغتين مختلفتين والزمن واحد، مع وجود رابطٍ بينهما كالعطف مثلاً. ولما كان الزمن موحداً فقد اقتضى توحد الصيغة، والعطف يقتضي توحد الزمن في الفعلين، وهذا يؤكد أنَّ للصيغة مهام

أخرى غير الدلالة على الزمن، وبخاصة في القرآن الكريم؛ قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَمَنْ فِي السَّمَاوَاتِ

وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧].

_ في معظم الجمل الإنشائية وبخاصة الدعاء؛ لأنَّ الإنشاء يفيد الطلب والطلب استقبالي في معظم أساليبه، نحو: "إن تدرس تنجح، أو "إذا درست نجحت"، ولما كانت "إذا" ظرفاً لما يستقبل من الزمان، سواء أكانت متضمنة معنى الشرط أم لم تتضمن، فإنَّ فعلها بمعنى الاستقبال.

أما حالات الفعل المضارع فهي^(٦٣):

١- أن يترجَّح فيه الحال، وذلك إذا كان مجرداً؛ لأنه لما كان لكل من الماضي والمستقبل صيغة تخصّه، ولم يكن للحال صيغة تخصّه جعلت دلالته على الحال راجحة عند تجرده من القرائن، جبراً لمافلته من الاختصاص بصيغة.

٢- أن يتعيّن فيه الحال، وذلك إذا اقترن بـ "الآن" وما في معناه "الحين، والساعة، وآنفاً"، أو نفي بـ "ليس، أو ما، أو إن"؛ لأنها موضوعة لنفي الحال، أو دخلت عليه "لام الابتداء".

٣- أن يتعيّن فيه الاستقبال، وذلك إذا اقترن بظرف مستقبل سواء أكان معمولاً به، أم مضافاً إليه، نحو: أزورك إذا تزورني. فالفعلان مستقبليان لعمل الأول في "إذا" وإضافة "إذا" إلى الثاني.

٤- أن ينصرف معناه إلى الماضي، وذلك إذا اقترن بـ "لم، أو لمّا"، ولم تقيد "لما" بالجازمة للاستغناء عنه، إذ لا يدخل على المضارع سواها. أو لو الشرطية. كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ﴾ [النحل: ٦١].

ومما تجدر الإشارة إليه أن الجملة الاسمية في اللغة العربية لا تشتمل على معنى الزمن؛ لأنها جملة تصف المسند والمسند إليه دون الإشارة إلى حدث أو زمن، وعندما يراد إضافة عنصراً زمنياً طارئاً على معنى هذه الجملة جيء بالأدوات المنقولة عن الأفعال، أي الأفعال الناسخة، لإدخالها على الجملة الاسمية فيصبح وصف المسند إليه بالمسند منظوراً إليه من وجهة نظر زمنية محددة^(٦٤). أو بالقرائن اللفظية الدالة على الزمن نحو لفظ "أمس، وغداً، والآن، واليوم...".

ثانياً: الحدث في الدلالة الزمنية

الدلالة على الزمن ليست دلالة مجردة وإنما تكتسب معرفتها من خلال الحدث، يقول أوغسطين: ((إذا لم يكن ثمة شيء يمر فلا زمان ماضٍ، وإذا لا شيء سيحدث فلا زمان مستقبل، وإذا لا يوجد شيء كائن فلا زمان حاضر، بالنسبة لهذه الأقسام الثلاثة، كيف يمكن أن يكون الماضي والحاضر موجودين في حين أن الماضي لم يعد موجوداً، والمستقبل لم يصير موجوداً، أما الحاضر فإنه إذا بقي دائماً حاضراً ولم يتحرك ليصبح ماضياً فنحن أمام الأزلية))^(٦٥).

إذن فالدلالة على وقوع الحدث في الحاضر تحصل من استمراره وتتابعه وهو لا يدلُّ على أن الزمن الحاضر أزلي، وإنما على توزع الحدث بين الماضي والمستقبل فحقيقة "يفعل" أن جزءاً منها في الماضي وتمر باللحظة التي نحن فيها ثم تمتد إلى المستقبل الذي يغدو حاضراً فماضياً، أي أن الاصطلاح عليه

"الحاضر" هو أنه الوحيد الذي يمرُّ الحدث فيه باللحظة التي نحن فيها^(٦٦). فهل يجوز أن نطلق على اسمي "الفاعل، والمفعول" مصطلح الفعل الدائم على ما قال الفراء مؤيداً مذهب الكوفيين في عدّهم اسمي "الفاعل، والمفعول" فعلاً دائماً، إذ قال في بيان معنى قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَبَلَّوْكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٥]: ((ولو نَوَّنت في "ذائقة" ونصبت "الموت" كان صَوَاباً. وأكثر ما تختار العرب التتوين والنصب في المستقبل. فإذا كان معناه ماضياً لم يكادوا يقولون إلاّ بالإضافة. فأما المستقبل فقولك: أنا صائمٌ يومَ الخميس إذا كان خميساً مستقبلاً. فإن أخبرت عن صوم يومِ خميسٍ ماضٍ قلت: أنا صائمٌ يومِ الخميس فهذا وجه العمل))^(٦٧)؟

يظهر أن الفراء نفى من حيث لا يريد صحة القول بدائمية الفعل؛ لأنه قطعه بوجه إلى الماضي وبوجه آخر إلى المستقبل، وليس هذا معنى الثبوت والدوام فالثبوت بائن في الآية المباركة من جهة المعنى لا من جهة العمل إذا لا نتوقع أن الله سبحانه وتعالى يريد أن يخبرنا أن النفس الماضية هي وحدها التي ذاق الموت، وإنما كلُّ نفسٍ وجدت أو ستوجد، لأن الإخبار عن المضي وحده لا تتحصل منه العبرة فهو أمر معروف بالعقل والحس. لكنَّ الفراء نفى هذا الثبوت للذي يفهم من روح التعبير ليحوّله فيما ينفيه جرياً وراء العامل والعمل، وكون اسم الفاعل اسماً أو فعلاً^(٦٨). أو ربّما قصد أن الجملة "ذائقة الموت" تدلُّ على أن كلَّ نفسٍ متحقِّقٌ لها ذلك، أمّا جملة "ذائقة الموت" فهذا يعني أنه سيتحقَّق لها ذلك.

الخاتمة

- لكل إجراءٍ بحثيٍّ خاتمة تجمع الأفكار الواردة في البحث وتبصر القارئ إلى مقصدية الكاتب ومعرفة نواياه في التواصل والإفهام، وهاته الورقة البحثية _كغيرها من البحوث_ انطوت على نتائج؛ منها:
- ١- إن مفهوم لفظتي الزمن والزمان واحد عند اللغويين العرب القدماء؛ إذ تجد في مباحثهم كثيراً من التداخل بين الزمن اللغوي السياقي، والزمن الفلسفي الذي يعبر عن الزمن بوصفه قياساً، ما أدى إلى وضع أحكام عامة للصيغ النحوية في العربية لا تتماشى مع وضعها في السياق.
 - ٢- كان جلّ اهتمام النحاة المتقدمين بالصيغ الصرفية للفعل، فلم يشيروا إلى الصيغ الأخرى التي يمكن أن تدلّ على الزمن كالمشتقات من قبيل "اسم الفاعل، والمصدر"، وأيضاً لم يعتنوا بدراسة الدلالات الزمنية الدقيقة التي يمكن أن تكشف عنها السياقات اللغوية المختلفة. ويبدو أنّ السبب في ذلك يعود إلى طبيعة الدرس النحوي آنذاك، ونقص الاستقرار وعدم شموليته لمختلف الاستعمالات اللغوية.
 - ٣- الزمن النحوي وظيفة في السياق يؤديها الفعل أو الصفة أو ما نقل إلى الفعل من الأقسام الأخرى للكلم من قبيل "المصادر، والحوالف"، لذا فالزمن بهذا القيد يختلف عن الزمن في الصرف إذ الثاني وظيفة صيغة الفعل مفردة خارج السياق فلا يستفاد من الصفة التي تفيد موصوفاً بالحدث، ولا يستفاد من المصدر الذي يفيد الحدث دون الزمن.
 - ٤- أمّا زمن الجملة فقد حظي باهتمام النحاة الأوائل حينما قسّموا الفعل بلحاظه على ثلاثة أقسام على وفق رؤية المدرستين فعند البصريين الفعل "ماض، ومضارع، وأمر"، أمّا الكوفيون فقد قسّموا الفعل فيما يرونه على "ماض، ومضارع، ودائم"، وكل هذا إنما يكون في حال الأفراد والتساوق وهو زمن فلسفي.
 - ٥- إنّ الزمن ليس في الجملة بذاتها وإنما هو بحدّ أركانها الذي هو "الفعل" وهي علاقة تكاملية؛ فالجملة لا تتدلّ بذاتها على الزمن وإنما بحدّ مكوناتها، وهذا المكوّن لا يؤدي غرضاً زمنياً محددًا ما لم يدخل في تركيب الجملة بلحاظ المعنى والسياق، فضلاً عن ذلك فإنّ الفعل الماضي لا يقتزن بزمنه الصرفي الضيق، وإنما يخضع إلى قوانين السياق وعوامله.
 - ٦- القول بأنّ أكثر مصاديق الزمن النحوي في الجملة الفعلية لا يعني انحصاره فيها؛ فالجملة الاسمية قد تشتمل على الزمن النحوي إذا وردت فيها قرينة لفظية تتدلّ على الزمن، وهذا هو التجلّي الأهم للزمن النحوي؛ ففي وجوده في الجملة الفعلية يكون للزمن الصرفي مدخلة فيه بنحو ما.

الهوامش

- (١) يُنظر: اللسانيات والدلالة، منذر عياشي: ٣٥.
- (٢) لسان العرب. مادة زمن ٢ / ٤٨.
- (٣) يُنظر: الزمن النحوي في قصص القرآن، حبيب مشخول حسن، أطروحة دكتوراه، جامعة البصرة، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، ٢٠٠٣م: ١.
- (٤) الفروق اللغوية: ٢٧٠ _ ٢٧١.
- (٥) لسان العرب: ٢ / ٤٨.
- (٦) يُنظر: المعجم الفلسفي، مراد وهبة: ٣٣٩.
- (٧) المصدر نفسه: ٣٣٩ _ ٣٤٠.
- (٨) يُنظر: الزمن النحوي في قصص القرآن: ٤.
- (٩) الكتاب: ١ / ١٢.
- (١٠) يُنظر: شرح الكافية: ٢ / ١٩٢.
- (١١) يُنظر: البحث النحوي عند الأصوليين، مصطفى جمال الدين: ١٥٠ _ ١٥٢.
- (١٢) يُنظر: الأصول في النحو: ١ / ٣٨.
- (١٣) يُنظر: الزمن النحوي في قصص القرآن: ٤.
- (١٤) الأصول في النحو: ١ / ١٦٣.
- (١٥) المصدر نفسه: ١ / ٣٨.

- (١٦) الإيضاح في علل النحو: ٥٢ _ ٥٣.
- (١٧) شرح المفصل للزمخشري: ٤ / ٢٠٧.
- (١٨) المقرَّب: ١ / ٤٥.
- (١٩) يُنظر: الاقتراح في علم أصول النحو: ٤٦.
- (٢٠) أسرار العربية: ٣١٥. ويُنظر: الزمن النحوي في قصص القرآن: ٤.
- (٢١) يُنظر: الزمن النحوي في قصص القرآن: ٤.
- (٢٢) في النحو العربي نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي: ١٤١.
- (٢٣) يُنظر: المصدر نفسه: ١٤١.
- (٢٤) يُنظر: الجملة في الدرس اللغوي العربي الحديث، مسعود بن سعيد بن سالم الحديدي: ١٦.
- (٢٥) المقتضب، المبرد: ٣٤، ويُنظر: الجملة في الدرس اللغوي العربي الحديث: ١٦.
- (٢٦) نتائج التحصيل في شرح التسهيل: ١ / ٢٢٧، والزمن النحوي في قصص القرآن: ٤ _ ٥.
- (٢٧) يُنظر: شرح الكافية: ٢ / ٢٢٦.
- (٢٨) اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٤٢.
- (٢٩) يُنظر: الدلالة الزمنية في الجملة العربية: ٥٣.
- (٣٠) يُنظر: الزمن والحدث في العربية والإنكليزية، د. يوتيل يوسف. مجلة آداب المستنصرية العدد ٨، ١٩٨٤م: ٢٦٤ _ ٢٦٥.
- (٣١) يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٤٥ _ ٢٤٨.
- (٣٢) يُنظر: الزمن النحوي في القصص القرآني: ٥.
- (٣٣) اعراب القرآن: ٢ / ٢٩٥، ويُنظر: الزمن النحوي في القصص القرآني: ٥.
- (٣٤) شرح الكافية: ٢ / ١٠٨، يُنظر: الزمن النحوي في القصص القرآني: ٥ _ ٦.
- (٣٥) الكتاب ١ / ١١٧.
- (٣٦) يُنظر: معاني القرآن ٢ / ٢٠٢، ويُنظر: الزمن النحوي في القصص القرآني: ٦.
- (٣٧) يُنظر: معاني النحو ٣ / ١٢٧، والزمن النحوي في القصص القرآني: ٦.
- (٣٨) يُنظر: الحضارات السامية القديمة: ٤٦، واللغة لفندريس: ١٣٦، الزمن النحوي في القصص القرآني: ٦ _ ٧.
- (٣٩) من اسرار اللغة: ١٩٩.
- (٤٠) يُنظر: الزمن والحدث في العربية والإنكليزية: ٢٦٦، والزمن النحوي في القصص القرآني: ٧.
- (٤١) اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٤٢.
- (٤٢) يُنظر: المصدر نفسه: ٢٤٠ - ٢٤١.
- (٤٣) يُنظر: المسائل العسكرية في النحو العربي: ٣١.
- (٤٤) يُنظر: الجمل التي لا محل لها من الإعراب في القرآن الكريم، أطروحة دكتوراه تقدم بها: طلال يحيى إبراهيم الى كلية الآداب - جامعة الموصل ١٩٩٦: ٧-١٠.
- (٤٥) الأشباه والنظائر في النحو: ٢ / ٥.
- (٤٦) الكتاب: ١ / ١٢.

- (٤٧) يُنظر: الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: ٩٤.
- (٤٨) يُنظر: الدلالة الزمنية في الجملة العربية، علي جابر المنصوري: ٣١.
- (٤٩) المقتضب: ٤ / ٣٣٥-٣٣٦.
- (٥٠) يُنظر: الدلالة الزمنية في الجملة العربية: ٣٢.
- (٥١) الأصول: ٤٢/١.
- (٥٢) الإيضاح في علل النحو: ٥٢.
- (٥٣) يُنظر: معاني القرآن: ٢٠.
- (٥٤) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ٢٤٠.
- (٥٥) المصدر نفسه: ٢٣٧.
- (٥٦) المصدر نفسه: ٢٤١.
- (٥٧) الفعل زمانه وأبنيته: ١٩.
- (٥٨) الجمل في النحو: ٧.
- (٥٩) الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: ٩٠.
- (٦٠) يُنظر: المصدر نفسه: ٩٤-٩٥.
- (٦١) يُنظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١ / ٣٧-٣٨، والزمن النحوي في اللغة العربية، كمال رشيد: ٦٠-٦٢.
- (٦٢) يُنظر: معجم التعريفات: ٣٢.
- (٦٣) يُنظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١ / ٣٢-٣٥.
- (٦٤) يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩٣.
- (٦٥) الزمان في الفكر الديني والفلسفي القديم، حسام الألوسي: ١٤٠.
- (٦٦) يُنظر: الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، د. علي مزهر الياسري: ٣٢٠-٣٢١.
- (٦٧) معاني القرآن: ٢ / ٢٠٢.
- (٦٨) يُنظر: الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه: ٣٢١.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

الكتب المطبوعة:

- ✓ أسرار العربية: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات كمال الدين الانباري (ت ٥٧٧هـ). تحقيق: محمد بهجة البيطار. د. ط، المجمع العلمي العربي، دمشق، د. ت.
- ✓ الاشباه والنظائر في النحو: الشيخ العلامة جلال الدين السيوطي. د. ط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د. ت.

- ✓ **الأصول في النحو:** أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت ٣١٦هـ). تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي. الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ _ ١٩٩٦م.
- ✓ **إعراب القرآن:** أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل النحاس المتوفى سنة ٣٣٨هـ. عناية: الشيخ خالد العلي. الطبعة الثالثة، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت _ لبنان، ١٤٢٩هـ _ ٢٠٠٨م.
- ✓ **الاقتراح في علم أصول النحو:** جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ). قرأه وعلق عليه: الدكتور محمد سليمان ياقوت. د. ط، دار المعرفة الجامعية، مصر، ١٤٢٦هـ _ ٢٠٠٦م.
- ✓ **الإيضاح في علل النحو:** أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ). تحقيق: الدكتور مازن المبارك. الطبعة الثالثة، دار النفائس، بيروت، ١٣٩٩هـ _ ١٩٧٩م.
- ✓ **البحث النحوي عند الأصوليين:** مصطفى جمال للدين. الطبعة الثانية، دار الهجرة، إيران، قم، ١٤٠٥هـ.
- ✓ **البحر المحيط:** محمد بن يوسف الشهير بابي حيّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ). تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ _ ١٩٩٣م.
- ✓ **الجمال في النحو:** أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧هـ). تحقيق: الدكتور علي توفيق الحمد. الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، دار الامل، بيروت، ١٤٠٤هـ _ ١٩٨٤م.
- ✓ **الجملة في الدرس اللغوي العربي الحديث:** مسعود بن سعيد بن سالم الحديدي. الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ١٤٣٧هـ _ ٢٠١٦م.
- ✓ **الحضارات السامية القديمة:** سيببينو موسكاتي، ترجمة الدكتور السيد يعقوب بكر، د. ط، دار الكتاب العربي القاهرة، د. ت.
- ✓ **الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل:** أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ). تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي. د. ط، د. ت.
- ✓ **الدلالة الزمنية في الجملة العربية:** الأستاذ الدكتور علي جابر المنصوري. الطبعة الأولى، للدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن _ عمان، ٢٠٠٢م.
- ✓ **الزمان في الفكر الديني والفلسفي وفلسفة العلم:** حسام الألوسي. الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٥م.
- ✓ **الزمن النحوي في العربية:** للدكتور كمال رشيد. د. ط، دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٤٢٨هـ _ ٢٠٠٨م.

- ✓ شرح الرضي على الكافية: محمد بن الحسن الرضي الاسترآبادي (٥٦٨٨هـ). تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر. الطبعة الثانية، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، طهران، ١٣٨٤هـ.
- ✓ شرح المفصل للزمخشري: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت٦٤٣هـ—). قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: د. أميل بديع يعقوب. د. ط، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.
- ✓ الفروق اللغوية: أبو هلال العسكري (٥٣٩٥هـ). تحقيق وتعليق: محمد إبراهيم سليم. د. ط، دار العلم والثقافة، القاهرة، د. ت.
- ✓ الفعل زمانه وأبنيته: الدكتور إبراهيم السامرائي. د. ط، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٨٦هـ _ ١٩٦٦م.
- ✓ الفكر النحوي عند العرب اصوله ومناهجه: الدكتور علي مزهر محمد الياسري. الطبعة الأولى، الدار العربية للموسوعات، ١٤٢٣هـ _ ٢٠٠٣م.
- ✓ في النحو العربي نقد وتوجيه: للدكتور مهدي المخزومي. الطبعة الثانية، دار الريلد العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ _ ١٩٨٦م.
- ✓ كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (٥١٨٠هـ). تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون. الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مطبعة المدني، ١٤٠٨هـ _ ١٩٨٨م.
- ✓ لسان العرب: ابن منظور (ت٧١١هـ—). تحقيق: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي. د. ط، دار المعارف، القاهرة، د. ت.
- ✓ اللسانيات والدلالة: د. منذر عياشي. الطبعة الأولى، مركز الانماء الحضاري، حلب، ١٩٩٦م.
- ✓ اللغة العربية معناها ومبناها: د. تمام حسّان. الطبعة الخامسة، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٧هـ _ ٢٠٠٦م.
- ✓ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: الدكتور مهدي المخزومي. الطبعة الثانية، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٧٧هـ _ ١٩٥٨م.
- ✓ المسائل العسكرية في النحو العربي: أبو علي النحوي. دراسة وتحقيق: الأستاذ الدكتور علي جابر المنصوري. د. ط، ٢٠٠٢م.
- ✓ معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء المتوفى سنة ٢٠٧هـ. الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ _ ١٩٨٣م.
- ✓ معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي. الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ١٤٢٠هـ _ ٢٠٠٠م.
- ✓ معجم التعريفات: العلامة علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ—). تحقيق: محمد صديق المنشاوي، د. ط، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، د. ت.

- ✓ **المعجم الفلسفي:** مراد وهبة. الطبعة الخامسة، دار قباء الحديثة، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- ✓ **المقتضب:** أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ). تحقيق: د. محمد عبد الخالق عزيمة. الطبعة الثالثة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٥هـ _ ١٩٩٤م.
- ✓ **المقرب:** علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ). تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري. عبد الله الجبوري. الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ _ ١٩٧٢م.
- ✓ **نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل:** محمد بن محمد بن أبي بكر المرابط الدلائي. تحقيق: مصطفى الصادق العربي. د. ط، د. ت.
- ✓ **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:** جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٥١١هـ. تحقيق: أحمد شمس للدين. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت _ لبنان، ١٤١٨هـ _ ١٩٩٨م.

الرسائل والأطاريح:

- ✓ **الجميل التي لا محل لها من الإعراب في القرآن الكريم:** أطروحة دكتوراه، طلال يحيى إبراهيم كلية الآداب - جامعة الموصل ١٩٩٦م.
- ✓ **الزمن النحوي في قصص القرآن:** حبيب مشخول حسن، أطروحة دكتوراه، جامعة البصرة، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، ٢٠٠٣م.

المجلات:

- ✓ **الزمن والحدث في العربية والإنكليزية:** د. يوتيل يوسف. مجلة آداب المستنصرية، العدد الثامن، ١٩٨٤م.